تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

د. ياسين مراح[1]، ط.د. محمد بوقرة[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، Yassinemerah89@gmail.com
2 مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة البويرة، m.bouguerra@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام : 2023/06/12 ؛ تاريخ القبول : 2023/07/15؛ تاريخ النشر: 2023/07/31

ملخص:

تطرقنا في بحثنا هذا إلى تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الإسمي في الجزائر، كأهم إنعكاس لصدمات أسعار النفط، وذلك من خلال دراسة تحليلية لتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، بداية من تمويل المالية العامة، وإنتهاءا بتأثيراتها المختلفة على متغيرات الإقتصاد في الجزائر، لنقوم في الجزء الثالث، بدراسة قياسية من أجل تحديد حجم العلاقة وتقديرها بين الجباية البترولية وحجم الناتج المحلي الخام في الجزائر.

وقد توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها، أن الجباية البترولية في الجزائر لها آثار إيجابية في المدى القصير على تمويل المالية العامة، والتوازنات الخارجية، خاصة وأن قطاع النفط يشكل المصدر الأول للصادرات والعملة الصعبة، إلا أن لها آثار سلبية في المدة المتوسط والطويل، وهذا بغض النظر عن طبيعة الصدمة إن كانت موجبة أو سالبة.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، الصدمات الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر.

abstract :

In this research, we touched on the impact of oil taxation on the nominal domestic product in Algeria, as the most important reflection of oil price shocks, through an analytical study of its impact on the Algerian economy, beginning with financing public finances, and ending with its various effects on the variables of the economy in Algeria, to do in the third part An econometric study in order to determine and estimate the size of the relationship between oil taxation and the size of the gross domestic product in Algeria.

We have reached many results, the most important of which is that the oil taxation in Algeria has positive effects in the short term on financing public finances and external balances, especially since the oil sector is the first source of exports and hard currency, but it has negative effects in the medium and long term, and this regardless of Regardless of the nature of the shock, whether it is positive or negative.

Key words: oil tax, external shocks, gross domestic product, economic recovery policy in Algeria.

[1] المؤلف المرسل: مراح ياسين، البريد: Yassinemerah89@gmail.com

مقدمة:

مع بداية الألفية الثالثة شهدت أسعار البترول صدمات موجبة متتالية إلى غاية إندلاع أزمة الرهن العقاري سنة 2008، وإن تخللتها بعض الصدمات السالبة من حين لآخر إلا أنها لا تعدو كونها صدمات سالبة محدودة التأثير، كما أنا لم تدم لفترة طويلة بحيث يكون تأثيرها واضحا، وعليه فإن الإتجاه العام هو الصدمات الموجبة الكبيرة التي شهدتها فترة الدراسة.

هاته الصدمات الموجبة، جعلت الحكومة في الجزائر تطبق سياسة مالية توسعية (سياسة الانعاش الاقتصادي) من خلال التوسع في الانفاق العام، ممولة من الجباية البترولية المدعومة بالصدمات الخارجية المواتية لأسعار النفط، هدفت هاته السياسة إلى مكافحة الفقر عن طريق التحويلات الإجتماعية، ومن جهة أخرى التحكم في توسع كتلة الأجور، كل هذا من أجل تحقيق نمو في الناتج المحلي الخام، على إعتبار أن الجباية البترولية من خلال تمويلها للمالية العامة، تمارس عملية جر خلفي للقطاعات الأخرى.

الإشكالية:

بإعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة أساسية على ريع المحروقات التي هي عرضة لصدمات تقلبات اسعاره، فإن هذا الأمر يدع للتساؤل عن مدى تأثير تذبذبات أسعار المحروقات على الإقتصاد الوطني، هاته التذبذبات تكون الجباية البترولية أهم إنعكاس لها، وعليه فإن إشكالية بحثنا تدرس تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر.

أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

- أولا الإطار النظري لصدمات الإقتصادية وصدمات أسعار النفط.
- ثانيا الإطار التطبيقي للدراسة من خلال تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.
- خاتمة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تَتَبُّع إنعكاسات تأثير صدمات أسعار النفط في الإقتصاد الجزائري، من خلال الجباية البترولية وإنعكاساتها السلبية والإيجابية على الإقتصاد الجزائري، ومدى مساهمة صدمات أسعار النفط في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الجباية البترولية، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2016.

المنهج المتبع:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما إستخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا، بالإضافة إلى المنهج القياي، والذي من خلاله نقوم بتقدير العلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام في الجزائر.

أولا: الإطار النظري لصدمات الإقتصادية وصدمات أسعار النفط.

1. تعريف الصدمات الإقتصادية، وموقع صدمات أسعار النفط منها:

يمكننا تعريف الصدمات الإقتصادية، وبعدها صدمات أسعار النفط على النحو الآتي:

التعريف الأول: هناك من يعرف **الصدمات الاقتصادية** بأنها: " تغيرات في إمدادات وسعر المواد الأولية الخام، أو أنها ناتجة عن تغيرات في تكنولوجيات الانتاج تحدث تغيرا في عرض السلع في السوق، وبالتالي نكون أمام صدمة عرض، سواء كانت موجبة أو منعكسة"[1].

التعريف الثاني: الصدمات الإقتصادية هي " إنتقال منحنى العرض الكلي، إلى أعلى أو إلى أسفل نتيجة تغير الأجور أو تكاليف الإنتاج، بسبب تغير غير عادي في أسعار وتكاليف الانتاج، وهنا نكون أمام صدمة عرض إما موجبة أو منعكسة"[2].

التعريف الثالث: الصدمات الاقتصادية هي" حدوث تغير طارئ في الطلب الكلي نتيجة حدوث زيادة تلقائية في أحد مكونات الطلب الكلي كالإنفاق الاستهلاكي، أو أحد المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي كسعر الفائدة، أو تغير ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة المالية أو النقدية"[3].

من خلال هاته **التعاريف** فإن الصدمات الاقتصادية يكون مردها إلى حدوث إختلالات وتذبذبات في جانبي العرض و/أو الطلب، تكون إنعكاساتها في شكل أزمة إقتصادية تكون آثارها شاملة على كامل متغيرات الاقتصاد الكلي.

2. موقع صدمات اسعار النفط من الصدمات الإقتصادية: من خلال هاته التعاريف، فإن لصدمات الإقتصادية **من حيث مصدر حدوثها** تنقسم إلى:

1.2 **صدمات داخلية:** ونعني بالداخلية أن طبيعة الصدمة تكون نابعة من عوامل اقتصاد الدولة بحد ذاته، أي من مكوناته الداخلية،كأن تكون هناك زيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة لارتفاع الصادرات، مما يؤدي إلى حدوث صدمة طلب تؤدي إختلالات في الإقتصاد المحلي؛

2.2 **صدمات خارجية:** وهي الصدمات التي تحدث بشكل تلقائي ولعوامل خارجة عن نطاق اقتصاد الدولة بحد ذاته، هاته الصدمات **هي جوهر بحثنا،** بحيث أن الصدمات النفطية هي الصدمات ذات المصدر الخارجي، وهذا ما ينطبق على موضوع بحثنا، إذ أن الدول المصدرة للبترول تكون صدماتها الخارجية مقتصرة على صادرات هذا القطاع*، وبالتالي فإن الصدمات الخارجية بالإضافة إلى الداخلية يكون مصدرها تذبذبات إمدادات (صادرات) النفط، وتقلبات أسعاره[4].

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة من خلال تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

في هذا المحور نتناول جانبين، تحليل نظري لتأثير الجباية البترولية، وتقدير العلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي، من خلال دراسة قياسية، وذلك على النحو الآتي:

ثانيا – 1. الجباية البترولية كأهم إنعكاس لصدمات أسعار المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2016 – تحليل نظري.

ما ميز سياسة الإنعاش الإقتصادي التي تقوم على إستراتيجية مكافحة الفقر ونمو إسمي في 4%- 6%، بالاضافة الى التحكم في المديونية الخارجية وتسديدها المسبق....الخ، أنها أخلت بالإستراتيجية الفكرية التي تم تبنيها منذ سنة 2000، وهو ما إنعكس في إختلالات هيكلية نابعة عن الإعتماد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في الناتج المحلي الخام، وعلى تشوهات في الميزانية نابعة عن الجباية البترولية التي تتميز بميزتين أساسيتين:

1. الجباية البترولية هي مداخيل الضرائب والرسوم المتأتية من نشاط المحروقات على المستوى الداخلي والخارجي.
2. أن الجباية البترولية يصعب التنبؤ بحجمها وإتجاهها، ومدى تأثير صدماتها، ناهيك عن فجائيتها، ولذلك سميت بالجباية غير العادية.
3. أن الجباية البترولية سلاح ذو حدين، لها تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية، نذكرها على النحو الآتي:

أ. **في حالة الإرتفاع:** في حال الصدمات الموجبة لأسعار المحروقات يكون حاصل الجباية البترولية كبيرا، وهنا تكون لها تأثيران، تأثير سالب وآخر موجب، على النحو الآتي:

التأثير الموجب: تعتمد الجزائر على حاصل الجباية البترولية والتي تدعى في قوانين المالية بحاصل الجباية غير العادية، وهنا فإنها توفر السيولة المالية الكافية التي تجعل القائمين على تصميم وتنفيذ السياسة المالية في راحة، بحيث أنها توفر هامش المناورة والتحرك، والمفاضلة ما بين القطاعات خاصة تلك التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وتكون لها آثار تحريضية، بحيث أنها تشكل آلة ذات جر خلفي لكل القطاعات، وهو ما نلمسه في مشاريع سياسة الإنعاش الإقتصادي، والتي ركزت على قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي شكل الأساس لتحريض الطلب الكلي الفعال.

إلا أننا ما نشير إليه هنا هو أن الجزائر لا تعاني من أزمة سيولة فقط التي تكون ظرفية ومن فترة لأخرى، كما أن الفترات متباعدة نوعا ما وإن كانت بعضها أكثر حدة، والتي يكون إرتفاع الجباية البترولية كافيا لمعالجتها، وإنما تعاني من خلل هيكلي في جهازها الإنتاجي، بحيث أنه فقد مرونته، وأصبح يتصف بالضعف لسبب أو لآخر، من أهم هاته الأسباب هو وجود قطاع المحروقات، الذي يعمل على الإنحلال التدريجي للقطاعات الأخرى، فيما بات يعرف بنظرية العلة الهولندية، والتي تكون من أهم الإنعكاسات السالبة لصدمات اسعار المحروقات، وسنشيره له لاحقا في المطلب الموالي.

من جهة أخرة فإن الصدمات الموجبة لأسعار المحروقات بصفة عامة، وإذا أغفلنا الجباية البترولية التي تكون آثارها على الموازنة العامة والإنفاق العام، بحيث تؤدي الى إنخفاض العجز الموازني وتحسن المالية العمومية بصفعة عامة، فإن هاته الصدمات الموجبة تكون لها آثار إيجابية أخرى على ميزان المدفوعات، وتحسن الميزان التجاري وميزان رأس المال، بالاضافة الى ارتفاع إحتياطات اسعار الصرف الأجنبية[5].

التأثير السالب: إذا إرتفعت تم التوسع في الانفاق العام من خلال برامج ضخمة، وبما أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، فإن هذا سينعكس في عدم قدرة السوق الداخلي على إستيعاب المبالغ التي تم ضخها من خلال هاته البرامج، وهو ما ينعكس في شكل إرتفاع كبير للأسعار، **بحيث أن الجباية البترولية التي** تكون قد وفرت المبالغ المالية اللازمة لتمويل الانفاق العام، والذي يهدف إلى تحقيق نمو إقتصادي، تكون أمام إشكالية أخرى وهي أن عدم قدرة السوق على استيعاب هاته الأموال، سيكون له إنعكاسات أساسية على النحو الآتي:

- **في الأجل القصير: توفر** السيولة الناتجة عن الصدمات الموجبة لأسعار النفط، والذي من خلاله يمكن تحقيق نمو في الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير.
- **في الأجل المتوسط:** في الأجل المتوسط تظهر ضغوط تضخمية، قد تأتي على النمو الهش الذي تم تحقيقه سابقا، وقد تكون هاته الضغوط التضخمية أكبر من النمو المحقق في الأجل القصير، وبالتالي تكون النتائج السالبة أكبر من تلك الموجبة المحققة، إلا أنه لا يمكننا أن نغفل الآثار الإقتصادية المترتبة عن تلك المشاريع التي تكون لها عائدات إقتصادية على المدى الطويل، عندما تختفي هاته الضغوط التضخمية.
- **في الأجل الطويل:** الإعتماد على الجباية البترولية، والتي تسمى بغير العادية لأنه لا يمكن السيطرة عليها، على إعتبار أنها متعلقة بالنشاط الإقتصادي في العالم الخارجي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بصدماتها السالبة أو الموجبة إلا بقدر قليل، كما أنه لا يمكن التحكم بهاته الصدمات في حال كانت سالبة على اعتبار ان الجزائر ليس لها ذلك الوزن الكبير في السوق البترولية التي تؤثر من خلال في اتجاه الاسعار مثل السعودية والعراق وفنزويلا وغيرها من الدول المنظوية في أوبك.

ما نشير إليه هنا أن الجزائر بإنتهاجها لسياسة الإنعاش الإقتصادي ذات الخلفية الفكرية الكينزية، المعتمدة على الموازنة العامة كوسيلة لتنفيذ هاته السياسة المالية التوسعية، الممولة من ريع الجباية البترولية وصدمات أسعار النفط الموجبة التي شهدتها البرامج الثلاث،

تعتمد سياسة العجز الموازني، والتي من أهم سلبياتها حدوث العجز وإرتفاع التضخم بشكل كبير،، وهنا فإن الطفرة البترولية سوف تلعب دور التوازن عن طريق الفوائض المالية التي توفرها، مما يجعل المؤشرات الإقتصادية تبدو أكثر إستقرارا، غير أن هذا هو الظاهر فقط لأن الإقتصاد سيكون في هاته الحالة أكثر إنكشافا على الصدمات الخارجية، وهو ما يفقد الإستراتيجية المالية والفكرية التي تقوم عليها سياسة الإنعاش الإقتصادي، والهادفة إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر قدرة على تحمل تبعات الصدمات الخارجية غير مجدية وليست لها على الأقل القدر المطلوب[6].

❖ **ظهور أعراض العلة الهولندية:**

تنص نظرية العلة الهولندي على أنه في حال وجود قطاع مزدهر، يكون ذو منتج تصديري وحيد في الإقتصاد، ويكون هو المساهم الأول في تركيبة الناتج المحلي الخام في الاقتصاد، ناهيك عن أنه يمثل المصدر الأول لتمويل الميزانية العامة السنوية للدولة، فإنه مع مرور الوقت وفي الأجل الطويل ستظهر أعراض ما بات يعرف بالعلة الهولندية[7]، والتي يمكن تشخيصها من خلال أثرين هما:

أ. **أثر الإنفاق:** يحدث أثر الإنفاق من خلال إستعمال الإيرادات المتأتية من القطاع المزدهر خاصة بعد حدوث صدمة موجبة، ما يؤدي إلى إرتفاع في الدخل الوطني، وكذا الدخل الفردي وفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق من خلال التوسع في الإستهلاك لدى الأفراد أو من خلال الإنفاق الحكومي، إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا، وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعية تمحور الطلب على العرض، وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير التبادلية وانكماش إنتاج القطاع التبادلي خارج القطاع المزدهر، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع سعر السلع غير التبادلية وهو ما نتناوله في هذا المطلب، والذي يؤدي إلى حدوث حركة لعوامل الإنتاج من القطاعين المزدهر والقطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي لتلبية الطلب العالي على السلع غير التبادلية[8].

أثر حركة الموارد: يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر الى زيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين:

❖ تحول اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع المزدهر، يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإنحلال المباشر للقطاع التبادلي، بإعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإنحلال، كما أن تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي لم يكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي؛

❖ هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع، بسبب إنتقال عوامل الانتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري، يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق[9].

من خلال هذين الأثرين، فإن صدمات أسعار النفط، والتي تكون إنعكاسها من خلال الجباية البترولية أكثر وضوحا على الإقتصاد الوطني، فإن حصيلة الجباية البترولية المتأتية من الصدمة الموجبة لأسعار النفط، والتي تمول النفقات العامة في الموازنة السنوية، هي التي تؤدي إلى ظهور هذين الأثرين في الجزائر إلى جانب مداخيل قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، بحيث أن الجباية البترولية هي التي تمول مشاريع سياسة الانعاش الاقتصادي والموجهة للقطاع غير التبادلي، الذي ما فتأت إنتاجية عوامل الانتاج فيها ترتفع، ما أدى إلى حركة عوامل الانتاج من القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي باتجاه القطاع غير التبادلي للإستفادة من حجم العوائد فيه (الأجور والأرباح والفوائد)، هذا بالإضافة إلى أن حجم حصيلة الجباية البترولية الكبير، الناتج عن الصدمة الموجبة لأسعار النفط، تم توجيهها إلى

مشاريع البنى التحتية والبناء، ألمر الذي أدى إلى بروز أثر إنفاق ناتج عن عدم قدرة السوق على استيعاب هاته المبالغ الضخمة، وهو ما انعكس في ارتفاع في مستوى الاسعار، عكسته حجم المبالغ المرصودة كإعادة تقييم للمشاريع في الخماسيات الثلاثة.

ب. **في حالة الإنخفاض:** يكون الإنخفاض في الجباية البترولية من خلال الصدمات السالبة لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهنا تكون لها الآثار السلبية فقط، بحيث يكون لها إنعكاسين أساسيين هما:

- ❖ **أزمة سيولة:** ناتجة بالدرجة الأولى عن تدني الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، والتي تؤدي إلى ارتباك في تنفيذ السياسة المالية، بحيث تتوقف معظم المشاريع التنموية نتيجة عدم توفر التمويل اللازم.
- ❖ **أزمة ملاءة: إذا** كانت الدولة تعتمد على مداخيل لجباية البترولية بصفة كبيرة جدا، وفي حال إذا كانت حجم الديون السيادية الداخلية و/أو الخارجية كبيرة جدا، فقد تصل الدولة إلى حالة عدم القدرة على السداد، وتكون بذلك قد وصلت إلى حد أزمة الملاءة.

ثانيا – 2: التحليل الإحصائي للجباية البترولية، وموقعها من مجموع الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

جدول رقم01: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007–2015.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جباية بترولية	973.0	970.2	1628.5	1835.8	1472.4	1561.6	1615.9	1577.7	1722.9
جباية عادية	829.6	953.8	1158.1	1245.7	1520.0	1894.0	2204.1	2640.5	3161.7
مجموع الإيرادات	1802.6	1924.0	2786.6	3081.5	2992.4	3455.6	3820.0	4218.2	4884.6
نفقات التسيير	1534.9	2015.0	2593.7	2838.0	3434.3	4608.3	4335.6	4714.5	4972.3
نفقات التجهيز	2048.9	2304.9	2597.8	3022.9	3184.1	2820.4	2544.2	2941.7	3885.8
مجموع الإعتمادات	3583.8	4322.9	5191.5	5860.9	6618.4	7428.7	6879.8	7656.2	8858.1
رصيد الموازنة	-1781	-2399	- 2405	- 2779	-3626	-3973	-3060	-3438	-3974

source: ministere des finances-la note de presentation du projet de la loi de finances .

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا حجم الجباية البترولية من جموع الإيرادات العامة للفترة 2000 – 2011، وهذا بفعل الصدمات الموجبة لأسعار النفط في الاسواق العالمية، كما يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الإنتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية أكثر من 50% للفترة 2000 – 2011، وإن كانت قد سجلت تراجعا سنة 2008 بفعل تراجع الطلب العالمي على المحروقات الناتج عن أزمة الرهن العقاري.

ما نشير إليه هنا أن سياسة الانعاش الاقتصادي لها القدرة على تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، نتيجة التوسع في النفقات، خاصة التجهيزية منها التي يشملها البرنامج، وتأتي هذه القدرة على التغطية من تبني سعر مرجعي 19 دولار للبرميل الواحد في جميع الموازنات العامة لسنوات البرنامج، رغم التنبؤ ببقاء أسعار البترول متجاوزة مبلغ 30 دولار للبرميل على المدى المتوسط، وهو ما يعني ضخ احتياطات مالية معتبرة في صندوق ضبط الموارد، مما يؤهله إلى القدرة على تغطية أي عجز يحدث، كل هذا في ظل التنبؤ ببقاء أسعار البترول مرتفعة، وبالتالي ارتفاع مداخيل الجباية البترولية للدولة، متزامن مع تحسن ملحوظ في إيرادات الجباية العادية، بفضل انتعاش

الاقتصاد، مما يبشر على العموم بارتفاع للإيرادات الجبائية خلال فترة تنفيذ البرنامج ، **إلا أنها** تقوم في إستراتيجيتها على تنويع الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية، من أجل جعل تمويل المالية العامة أكثر تكيفا للصدمات الخارجية لأسعار المحروقات، وذلك من خلال:

1. **تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات:**نظرا للعشوائية الكبيرة التي عرفتها الإعفاءات الجبائية المقدمة لتحفيز الاستثمار المصغر منه، أو الذي يُنَفَذ في المناطق النائية والمعزولة، فإن الحكومة ترى ضرورة التقليل من الاعتماد على هذه السياسة، وذلك لظهور بوادر تشوهات تصيب توزيع الاستثمار على مختلف مناطق الوطن، نتيجة الرغبة الكبيرة للمستثمرين في الاستفادة من هذه الإعفاءات، كما تحولت هذه الأخيرة في أحيان أخرى، إلى مجال للتهرب الضريبي، من طرف بعض المتعاملين، ناهيك عما تفقده الخزينة العمومية من إيرادات جبائية[10].
2. **العمل على تطوير الموارد المالية للموازنة:** ويتم هذا من خلال تفعيل الإجراءات التي من شأنها الرفع من إيرادات الموازنة وهي:

- محاربة الغش والتهرب الضريبي؛
- تخفيض النفقات الجبائية عن طريق إجراءات تعديلات في قانون الاستثمار وكذا معدلات الاشتراكات؛
- إلغاء الدولة تغطيتها لبعض الرسوم والحقوق التي من المفروض أنها واجبة الدفع على المتعاملين الاقتصاديين وهذا تجنبا للمنافسة غير المشروعة[11].

الجدول رقم 02:النفقات العامة في الجزائر للفترة 2007 – 2015.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نفقات التسيير	1534.9	2015.0	2593.7	2838.0	3434.3	4608.3	4335.6	4714.5	4972.3
نفقات التجهيز	2048.9	2304.9	2597.8	3022.9	3184.1	2820.4	2544.2	2941.7	3885.8
مجموع الإعتمادات	3583.8	4322.9	5191.5	5860.9	6618.4	7428.7	6879.8	7656.2	8858.1
رصيد الموازنة	-1781	-2399	- 2405	- 2779	-3626	-3973	-3060	-3438	-3974

Source: MINISTERE DES FINANCES-La note de présentation du projet de la loi de finances .

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2000 – 2016، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في إستخدام الموارد النفطية في الانفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية إنكشاف الإقتصاد الجزائري بصفة عامة، والمالية العامة بصفة خاصة أمام الصدمات السالبة لأسعار النفط.

ما تتميز به الموازنة العامة السنوية في الجزائر أنها تسير بقوانين المالية التكميلية، بحيث لا توجد سنة على طول فترة الدراسة من 2000 – 2016 لا تتضمن قانون مالية تكميلي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأجهزة الإحصائية، التي تقوم بتقدير حقيقي للنفقات العامة وحجم المشاريع بالقيمة المالية الحقيقية لها، وعليه فقد أوجد هذا الوضع حالة من عدم اليقين فيما يخص القيم المالية الحقيقية للمشاريع المبرمجة في الموازنة العامة، وجعلها تابعة لحجم الإيرادات المالية المتعلقة بالجباية البترولية والمرتبطة أصلا بصدمات أسعار النفط العالمية، فإذا ما شهدت صدمات موجبة تم الترخيص بنفقات أخرى لم يتضمنها قانون المالية السنوي العادي.

ثالثا: بناء وتقدير نموذج أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000–2016.

نتطرق في هذا المحور بعد تقديم وتعريف متغيرات النموذج وبناء النموذج، إلى التحليل الإحصائي للنموذج القياسي، بالإضافة إلى التحليل الإقتصادي، لنصل من خلال ذلك إلى الحكم بوجود أو عدم وجود علاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام في الجزائر حسب مخرجات النموذج.

1. تقديم نموذج الدراسة.

نشير هنا أننا سنتتبع تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر، من خلال تأثير الجباية البترولية على النفقات العامة بصورة مباشرة، ثم تأثير الجابية البترولية على معدل نمو الناتج الإسمي بصورة غير مباشرة وتعدية، وقد أخذنا الجباية البترولية كإنعكاس لصدمات القطاع البترولي الذي يعد القطاع الرئيسي الذي يساهم بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الاسمي في الجزائر، هذا من جهة، من جهة أخرى فإننا نشير هنا إلى أننا نأخذ العلاقة بين معدل نمو الناتج الإسمي وليس الحقيقي، لسببين رئيسيين، على النحو الآتي:

1. تقوم سياسة الإنعاش الاقتصادي على إستراتيجية الوصول إلى معدل نمو إسمي ما بين 4% – 6% والعمل على إستدامته عند هذه الحدود؛
2. أن سياسة الإنعاش الإقتصادي تقوم في خلفيتها الفكرية الكينزية تقوم على مبدأ التحريض الكينزي من خلال المضاعف والمعجل، وكل ذلك في ظل إستراتيجية تنويع مصادر النمو خارج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الإسمي الخام، وتنويع الإيرادات العامة، بحيث تعمل على تقليل الإعتماد على الجباية غير العادية[12].

ما ميز سياسة الإنعاش الإقتصادي أنها أخلت بالإستراتيجية الفكرية التي تم تبنيها منذ سنة 2000، وهو ما إنعكس في إختلالات هيكلية ناتجة عن الإعتماد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في الناتج المحلي الخام، وعلى تشوهات في الميزانية ناتجة عن الجباية البترولية التي تتميز بميزتين أساسيتين:

4. الجباية البترولية هي مداخيل الضرائب والرسوم المتأتية من نشاط المحروقات على المستوى الداخلي والخارجي.
5. أن الجباية البترولية يصعب التنبؤ بحجمها وإتجاهها، ومدى تأثير صدماتها، ناهيك عن فجائيتها، ولذلك سميت بالجباية غير العادية.

2. تحديد وتعريف متغيرات النموذج وبنائه.

في هذا المحور نقوم بتحليل إتجاهات تأثير صدمات اسعار النفط من خلال الجباية البترولية على النمو الإقتصادي في الجزائر، وعليه فقد أخذنا ببيانات متغيرات الدراسة للفترة 2000 – 2016، ليتم الحصول على 16 مشاهدة، وفيما يأتي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة على النحو الاتي:

1. **تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج:** نقدم المتغيرات التي استعملناها في النموذج القياسي لإتباع تأثير الجباية البترولية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016 على النحو الآتي:

❖ **الجباية البترولية redevances pétroliers**: وهي تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على نشاط قطاع المحروقات، وتكون مصدرها داخلي، من خلال الضرائب والرسوم على نشاط (التنقيب، الإستغلال، التكرير، والتوزيع...الخ)، أو تلك التي تكون مصدرها خارجيا من خلال نشاط التصدير للمحروقات بإختلاف أنواعها من الغاز

المسال إلى البترول الخام ومشتقاته، وتكون مباشرة أو غير مباشرة أيضا، وقد أخذناها كمتغير مستقل في دراستنا هاته، وسنتتبع تأثيرها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر لفترة الدراسة، وقد أخذنا إحصائياتها من قوانين المالية للسنوات المعنية.

❖ **معدل نمو الناتج المحلي الخام PIB**: يعكس مساهمة القطاعات في الدخل الوطني في الجزائر، وأهمية كل قطاع من خلال تركيبته، كما أن له تأثير على القطاعات بما فيهم القطاع التبادلي ويكون في علاقة طردية مع هذا الأخير، إلا أننا هنا لا نأخذ الناتج المحلي الخام كمتغير، وإنما معدل نموه لفترة الدراسة، وقد أخذنا بياناته من إحصائيات بنك الجزائر.

الجدول رقم 03: الجباية البترولية و والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

الجباية البترولية (مليار دج)	PIB	السنوات
840.600	4123.5	2000
916.400	4260.8	2001
917	4537.7	2002
862.2	5264.2	2003
899	6150.4	2004
916	7563.6	2005
973	8520.6	2006
970.2	9306.2	2007
1628.5	11043.7	2008
1835.8	9968.0	2009
840.600	11991.6	2010
1472.4	14519.8	2011
1561.6	16115.4	2012
1651.9	16647.9	2013
1577.7	17228.6	2014
1722.94	16702.1	2015
2200.12	18906.6	2016
2776.218	20189.6	2017
2714.47	20273.2	2018
2200.12	18906.6	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- ✓ Pib تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.
- ✓ الجباية البترولية: قوانين المالية السنوية للسنوات المعنية.

3. **بناء النموذج القياسي للدراسة.**

الجدول رقم04: جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي.

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 14:55
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2120.775	2604.522	-0.814267	0.4282
RP	10.22636	1.993487	5.129886	0.0001

R-squared	0.636942	Mean dependent var	10673.24
Adjusted R-squared	0.612738	S.D. dependent var	4973.222
S.E. of regression	3094.853	Akaike info criterion	19.02300
Sum squared resid	1.44E+08	Schwarz criterion	19.12102
Log likelihood	-159.6955	Hannan-Quinn criter.	19.03274
F-statistic	26.31573	Durbin-Watson stat	1.476641
Prob(F-statistic)	0.000123		

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات Eviews7

4. **التحليل الإحصائي للنموذج** :من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد** :(R^2) إن قيمة 0.61 =وهذا يعني أن 61% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي في الجزائر سببها إرتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 39% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لايتأثر بعدد المتغيرات المستقلة (نعود لهذا المؤشر في التفسير الاقتصادي للنموذج).
- **المعنوية الكلية للنموذج) اختبار فيشر** Prob (F-statistic)=0,000 :(وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني معلمة متغيرة النموذج لا تساوي الصفر، وعليه فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- **معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت)**:
- بالنسبة للحد الثابت Prob (c)=0,42 :وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c غير معنوية إحصائيا وسبب يعود كون الحد الثابت سالب مما يخالف النظرية الاقتصادية ولذلك يمكن إعتبار الحد الثابت في النموذج معدوم.
- بالنسبة للمعلمة Prob (rp)=0,00 :rp وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة rp معنوية إحصائيا.

من خلال الجدول المقدم في نموذج الدراسة تظهر معادلة النموذج، والتي تربط بين الجباية البترولية والناتج المحلي في الجزائر على النحو الآتي:

$$Pib = 10.226 * rp$$
$$(5.129)$$

$\overline{R^2}$ **= 0 ,61 Prob F=0.000 n=17 DW= 1.47**

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة داربن واتسون أكبر من القيمة العظمى du=1.102، وأقل من القيمة 4- (4-du) 1.47=2.53 وعليه نقبل الفرضية العدمh0 ،أي عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء ، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

❖ **اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء:**

جدول رقم05: اختبار أثر ARCH على الأخطاء.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.981061	Prob. F(1,14)	0.0659
Obs*R-squared	3.542448	Prob. Chi-Square(1)	0.0598

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات EViews 6. .

من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أعلاه نجد احتمال مربع كاي obs*R- Square تساوي (Prob. Chi-Square (1)= 0.0598) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% ،ما يتيح قبول فرضية العدم والتي مفادها أنه لا وجود لأثر ARCH على البواقي، أي ثبات تباين حد الخطأ.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج** :(Jarque-Bera) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم06: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

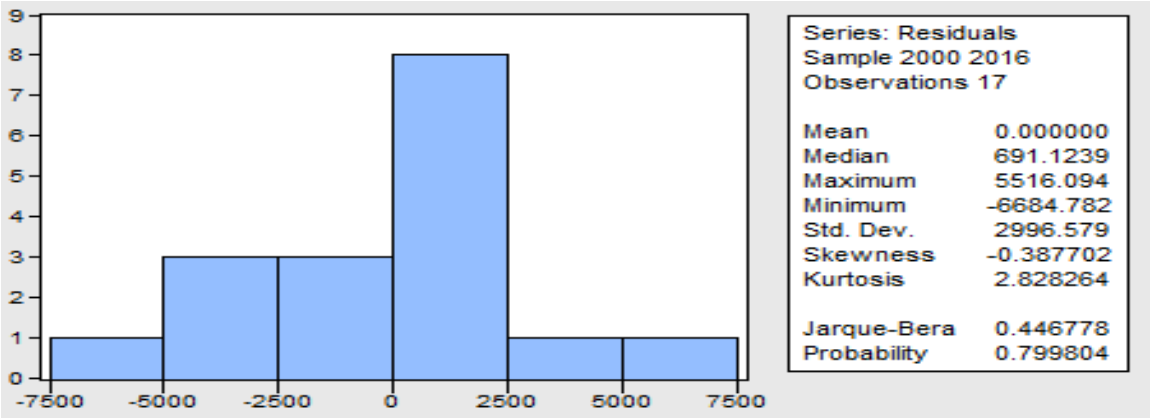

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات EViews 6. .

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability= 0,799) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

5. التحليل الإقتصادي للنموذج.

من خلال النموذج، نلاحظ العلاقة الطردية بين الجباية المحلية والناتج المحلي الخام، وذلك ما تظهره المعادلة المستخرجة من النموذج، **PIB=10.226RP**، من خلال المعادلة يظهر المعامل الفني كبير جدا.

عند تصفح الموازنات السنوية لفترة الدراسة، يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الإنتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 54% سنة 2007 لتصل نسبة 59.6% سنة 2010، إلا أنه مع بداية سنة 2011 تسجل تراجعا لصالح الجباية العادية التي بلغت 54.6% سنة 2012 لتبلغ نسبة 64.7% سنة 2015بدعم من القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الأشغال العمومية والخدمات هذا عن جانب الإيرادات.

ما تتميز به الموازنة العامة السنوية في الجزائر أنها تسير بقوانين المالية التكميلية، بحيث لا توجد سنة على طول فترة الدراسة من 2000 – 2016 لا تتضمن قانون مالية تكميلي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأجهزة الإحصائية، التي تقوم بتقدير حقيقي للنفقات العامة وحجم المشاريع بالقيمة المالية الحقيقية لها، وعليه فقد أوجد هذا الوضع حالة من عدم اليقين فيما يخص القيم المالية الحقيقية للمشاريع المبرمجة في الموازنة العامة، وجعلها تابعة لحجم الإيرادات المالية المتعلقة بالجباية البترولية والمرتبطة أصلا بصدمات أسعار النفط العالمية، فإذا ما شهدت صدمات موجبة تم الترخيص بنفقات أخرى لم يتضمنها قانون المالية السنوي العادي.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2007 – 2015، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في إستخدام الموارد النفطية في الانفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها.

خاتمة:

بالإضافة إلى ماسبق فإن هناك متغيرات تكون إما لها نفس الآثار التي تكون للجباية البترولية كرسوم الواردات، بالإضافة إلى أن هناك متغيرات تكون للجباية البترولية الأثر العميق عليها مثل حجم المعروض النقدي، على اعتبار أن مداخيل قطاع المحروقات بصفة عامة والجباية البترولية بصفة خاصة تكون هي المقابل الأول والأساسي في إصدار الكتلة النقدية، هذا بالإضافة الى أن هناك تأثير آخر للجباية البترولية خاصة تلك التي يكون مصدرها خارجيا، وهو متغير سعر الصرف، هاته المتغيرات نذكرها على النحو الآتي:

- **رسوم الواردات (TX.imp) Tax des importation**: وهي تمثل الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من مختلف السلع، وهي تعكس تزايد الواردات بفعل إنحلال التصنيع في الجزائر، أي أنها تعكس بطريقة غير مباشرة تأثير التوسع في الإعتماد على مداخيل الجباية البترولية، بحيث عمدت الجزائر إلى تفكيك تدريجي لرسوم الواردات، وقامت بتخفيض متتالي من أجل إدارة هذا التفكيك وتعويض قيمتها في الموازنة العامة عند تحويل مداخيل الجباية البترولية الى الدينار، وعليه فإن تأثير الرسوم الجمركية له تأثير شبيه بذلك الذي تحدثه الجباية البترولية.
- **المجمع النقدي M2**: وهو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع المتداولة في الاقتصاد، وقد أشرنا إليه لما لها من دور خاصة في ظل ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر، مما يجعل الكتلة النقدية تتداول خارج الجهاز المصرفي، وفي ظل التخفيض و/أو الانخفاض المستمر لقيمة الدينار، فقد ولَّد هذا المتغير بدوره تأثيرات على النمو الإقتصادي، إذ أن إنخفاض قيمة الدينار دفعت بالأعوان الاقتصاديين إلى توجيه إنفاقهم للقطاع غير التبادلي (البناء والاشغال العمومية، الخدمات، النقل...الخ)، كنوع من التحوط أو الاستفادة من المدخرات في ظل غياب البديل الاستثماري. وما يميز هذا المتغير أنه يعتمد في إصدار الكتلة النقدية (القاعدة النقدية) على الجباية البترولية، وهو بدوره يؤثر في الناتج المحلي الخام ومعدل نموه، وبالتالي فإن تأثير الجباية البترولية بصفة خاصة ومداخيل قطاع المحروقات بصفة عامة على معدل نمو الناتج المحلي الخام تكون غير مباشرة من خلال حجم المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد.

سعر الصرف الحقيقيT.C.R : من المسلم به أن تدفق العملة الصعبة من جراء الصدمة الموجبة لقطاع المحروقات، والتي تكون الجباية البترولية الصورة الأساسية التي تتجلى من خلالها هاته الصدمات الموجبة أو السالبة على حد سواء، تؤدي إلى إنخفاض متتالي لسعر الصرف الحقيقي، وفي ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن هذا الأمر سينعكس في شكل إزدهار للقطاع غير التبادلي من خلال توجيه الإنفاق الممول من الجباية البترولية خاصة نحوه، كل هذا في ظل زيادة الواردات وضعف الصادرات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي كإنعاس للصدمات النقدية أيضا، وهنا فإننا نكون أمام حالة فريدة في الإقتصاد الجزائري، ففي حين يرتفع حجم إحتياطي الصرف يشهد الدينار تراجعا في سعر صرفه، بالإضافة الى التخفيض الإداري المتتالي الذي يكون عند إنخفاض حجم مداخيل الجباية البترولية من أجل تمويل الموازنة عند التحويل إلى الدينار الجزائر.

الإحالات والهوامش

1 أبو الفتوح علي الناقة – نظرية الاقتصاد الكلى،الطبعة الأولى – مطبعة المعمورة – مصر 2001 – ص137.

2 عبد الرحمان يسرى احمد وآخرون – النظرية الاقتصادية الكلية – الدار الجامعية – مصر2007 – ص 237.

3 نفس المرجع – ص235.

* قد تكون هناك مصادر أخرى للصدمات الإقتصادية ذات المصدر الخارجي، كالإستثمار الأجنبي، ورؤوس الأموال الساخنة، بالاضافة الى تذبذبات في المساعدات الخارجية، إلا أن أهمها يعود إلى القطاع النفطي.

4 – محمد سعودي – أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – تخصص نقود ومالية – جامعة الجزائر 03 – سنة 2015 – بتصرف.

5 محمد سعودي – دور الصدمة الموجبة في الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لسياسة الانعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000 – 2010 – مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات – العدد 06 – ص 46.

6 محمد سعودي – مرجع سبق ذكره – ص 46.

7 أنظر

- محمد هاني – السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حالة الجزائر 2000 – 2015 – أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية – تخصص نقود ومالية – جامعة المدية 2018..

8 نفس المرجع .

9 Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 – p06.

10 محمد هاني وآخرون – الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول في الجزائر وأهم الإجراءات المرافقة له – مجلة جديد الإقتصاد – العدد 11- ديسمبر 2016.

11 جمال يرقي، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر2011 – ص 195.

12 محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر"حالة ولاية المدية "– رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الشلف 2006م ،ص 194